

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



2022

موجز عن

حالة

أسواق السلع الزراعية

جغرافيا تجارة المنتجات الغذائية
والزراعية نهج السياسات من أجل
التنمية المستدامة

الاقتباس المطلوب:

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. 2022. موجز عن حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2022. جغرافيا تجارة المنتجات الغذائية والزراعية تُهَج السياسات من أجل التنمية المستدامة. روما، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة <https://doi.org/10.4060/cc0475ar>

يحتوي هذا الكتيب على الرسائل الرئيسية والمحتوى من منشور حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2022 .
ترقيم الجداول والأشكال يتوافق مع ذلك المنشور.

صورة الغلاف: ©SHUTTERSTOCK.COM/ATK WORK
تأيلند: حقول الأرز بـشيانغ ماي خلال موسم الحصاد.

المحتويات

تمهيد

الرسائل الرئيسية

موجز

جغرافيا تجارة المنتجات الغذائية والزراعية

العولمة وإضفاء الطابع الإقليمي

الشكل 4.1 تطور روابط تجارة المنتجات الغذائية والزراعية، 1995-2019

الشكل 7.1 شبكة تجارة المنتجات الغذائية والزراعية والمراكز التجارية في عامي 1995 و2019
قدرة تجارة المنتجات الغذائية والزراعية في العالم على الصمود في وجه الصدمات على مستوى النظام

الدوافع الأساسية لتجارة المنتجات الغذائية والزراعية

4

7

9

9

10

11

11

12

12

الشكل 8.1 الحرب في أوكرانيا وقدرة شبكة تجارة المنتجات الغذائية والزراعية في العالم على الصمود

الشكل 16.1 توزيع الترابط عبر المنتجات والبلدان، بعد المعايير، 1995-2019

الشكل 17.1 الترابط عبر المنتجات والبلدان على المستوى القطري، 2019

الشكل 1.2 الإنتاجية في القطاعات الزراعية وغير الزراعية، 2019

الشكل 8.2 تكاليف التجارة الثنائية، المتوسطات داخل الأقاليم (المكافئ على أساس القيمة)
الأثار البيئية لتجارة المنتجات الغذائية والزراعية

الشكل 1.3 العلاقة بين الإجهاد المائي والمراكز التجارية الصافية

السياسات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية من أجل النمو المستدام

13

13

14

17

18

19

20

21

منذ إصدار الطبعة الأولى في عام 2004، تناول التقرير الرئيسي الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) حالة أسواق السلع الزراعية التطورات الناشئة والاتجاهات طويلة الأجل والتغيرات الهيكلية في أسواق المنتجات الغذائية والزراعية. وفي حين لا يزال هذا الهدف قائمًا وتعززه التطورات الجديدة، إلا أن العالم شهد تغيرات كبيرة على مدى السنوات الـ 18 الماضية.

وشهدت الأسواق العالمية للمنتجات الغذائية والزراعية توسعًا منذ عام 1995. وعلى الرغم من تعزيز جميع البلدان لمشاركتها في الأسواق العالمية، إلا أن الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية باتت تؤدي دورًا أكبر. وأصبحت التجارة التي كان يُنظر إليها في الأصل على أنها مجرد تبادل اقتصادي بحث أداة أساسية في يومنا هذا تُستخدم للنهوض بالنتائج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وأظهر تفشي جائحة كوفيد - 19 في مطلع عام 2020 كيف أنه بمقدور نظام زراعي وغذائي عالمي قوي ومتكامل أن يساعد البلدان على مواجهة تحديات غير مسبوقة. وفي الواقع، أثبتت تجارة المنتجات الغذائية والزراعية في العالم قدرتها على الصمود بشكل ملحوظ في وجه الاضطرابات التي سببتها الجائحة. وكانت الاضطرابات شديدة ولكنها لم تدم طويلًا بشكل عام، مما يثبت أن عملنا معًا يزدنا قوة.

وتؤثر الحرب في أوكرانيا على إقليم يُعتبر بالغ الأهمية للأمن الغذائي والتغذية في العالم. ومع استمرار الوضع القائم، يخيم قدر كبير من عدم اليقين على قدرة أوكرانيا على زراعة المحاصيل وحصادها والاتجار بها في المواسم الزراعية الحالية والمقبلة على حد سواء. وبالنسبة إلى التجارة، يفرض الخطر الوشيك المتمثل في تشتت أسواق المنتجات الغذائية والزراعية في العالم تهديدات إضافية على الأمن الغذائي العالمي.

وتؤكد مثل هذه الأحداث الحاجة إلى مزيد من البحوث المتقدمة، واكتساب فهم أعمق لشبكات التجارة، واتباع نهج أفضل لتيسير الإدماج والترويج لأسواق المنتجات الغذائية والزراعية التي تعمل بشكل جيد. وتتسم بيئة السياسات التجارية حاليًا بوصول المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية إلى حائط مسدود وانتشار اتفاقات التجارة الإقليمية الأعمق التي تهدف، بالإضافة إلى الوصول إلى الأسواق، إلى تشجيع التقارب في السياسات والأنظمة المحلية بين الجهات الموقعة عليها. ويتناول إصدار عام 2022 من تقرير حالة أسواق السلع الزراعية كيف يمكن للجهود الإقليمية والمتعددة الأطراف المتعاضدة أن تصدى لتحديات التنمية المستدامة حاضرًا ومستقبلًا.

وتقرّ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بالتجارة الدولية كمحرك للنمو الاقتصادي الشامل والحد من الفقر وباعتبارها وسيلة هامة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن للتجارة أن تساهم في بناء عالم أفضل خالٍ من الجوع وسوء التغذية.

وبإمكان التجارة نقل الأغذية من أماكن إنتاجها بكلفة منخفضة نسبيًا إلى حيث تبرز الحاجة إليها. وبهذا الشكل، يمكن للتجارة أن تعزز الأمن الغذائي العالمي والأنماط الغذائية الصحية - إذ أنها تساعد العديد من بلدان العالم على تلبية احتياجاتها الغذائية من حيث الكمية والتنوع بمستويات تفوق تلك التي يسمح بها إنتاجها المحلي. ويمكن للتجارة أن تساعد الزراعة في جميع أنحاء العالم على استخدام الموارد الطبيعية، مثل الأراضي والمياه، بقدر أكبر من الكفاءة. ومن شأنها أن تكون أيضًا وسيلة لنشر المعرفة حول العالم. وتتيح سلاسل القيمة العالمية فرصًا لنقل التكنولوجيا ويمكنها أن تعزز تحسين الإنتاجية الزراعية. وتعتبر زيادة الإنتاجية أمرًا هامًا بالنسبة إلى البلدان النامية.

ومما لا شك فيه أن الأسواق العالمية المفتوحة والمستندة إلى القواعد والتي يمكن التنبؤ بها وتعمل بشكل جيد تعود بالفائدة على جميع البلدان. وفي المجمل، تعمل الأسواق العالمية على تحسين كفاءة قطاع الزراعة وتوفير للمستهلكين مجموعة واسعة من الأغذية بأسعار معقولة بقدر أكبر. وفي الوقت ذاته، يمكن لتجارة المنتجات الغذائية والزراعية أن تؤدي إلى نتائج بيئية أو اجتماعية سلبية. ويمكن أن يسبب الإنتاج من أجل التصدير المزيد من التلوث وإزالة الغابات وانبعاثات غازات الدفيئة. ويمكن أن تجرّد واردات الأغذية الأرخص ثمنًا صغار المزارعين في البلدان النامية من قدرتهم على المنافسة. وقد تتأثر المزارعات اللواتي يعانين من وصول محدود إلى رأس المال والمدخلات أكثر من غيرهن. ولا يمكن، ولا ينبغي، أن نتوقع من السياسات التجارية لوحدها أن تعالج بشكل كامل المقايضات بين الأهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. ويجب استكمال هذه السياسات بتدابير أخرى محددة الأهداف بقدر أكبر.

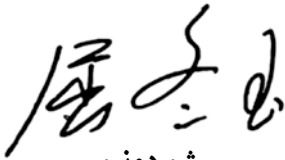
وتُعَدّ كيفية اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسات التجارية والتدابير التكميلية القادرة على تعزيز النظم الزراعية والغذائية المستدامة هامة أيضًا. وتوفر قواعد التجارة المتعددة الأطراف الركائز الأساسية لتجارة المنتجات الغذائية والزراعية في العالم. وفي كثير من الأحيان، يستند بناء اتفاقات التجارة الإقليمية الأكثر عمقًا واتساعًا إلى الإطار المتعدد الأطراف لتشجيع مزيد من التكامل التجاري. وبإمكان هذه الاتفاقات أن تعزز سلاسل القيمة الغذائية والزراعية على المستوى الإقليمي من خلال إتاحة معايير إضافية للتعاون وتنسيق الأنظمة والمواصفات الخاصة بالأغذية. ولا تتبع أهمية الاتفاقات التجارية من المكاسب الاقتصادية التي تحققها فقط. ويمكن للتكامل التجاري أن يقلل أيضًا من

احتمال نشوب نزاعات. فعلى سبيل المثال، كانت السوق الأوروبية المشتركة، عندما تم إنشاؤها في عام 1958، تتطلع إلى توحيد أوروبا والحفاظ على السلام في قارة مزقتها الحروب المتتالية.

وأصبحت الأسواق العالمية للمنتجات الغذائية والزراعية أكثر تكاملاً اليوم من أي وقت مضى؛ غير أنه في ظل التحديات المتزايدة التعقيد التي تواجهها، يجب أن ينصب تركيزنا الأساسي على حماية الوظائف الأساسية والمفيدة لتلك الأسواق. ويمكن لتشتت التجارة العالمية بالأغذية أن يهدد الأمن الغذائي في أجزاء كثيرة من العالم. وفي أوقات الأزمات، يمكن للقيود على الصادرات أن تزيد من التقلبات الشديدة في الأسعار وأن تضرّ ببلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، لا سيما تلك التي تعتمد على الأسواق العالمية من أجل تحقيق أمنها الغذائي. ويمكن لهذه القيود أن تولّد تأثيرات عكسيّة على المدى المتوسط أيضًا.

وينظر تقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2022 في النُهج المتعددة الأطراف والإقليمية لسياسة التجارة الزراعية من حيث قدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود، والنمو الاقتصادي والناتج البيئي. وبإمكان التكامل التجاري الإقليمي والمتعدد الأطراف أن يدعم أحدهما الآخر من أجل جعل تجارة المنتجات الغذائية والزراعية محركاً للنمو. ولكن عندما يتعلق الأمر بتحديات على مستوى العالم مثل تغير المناخ، سيكون التعاون المتعدد الأطراف هو العنصر الفعّال لتحقيق انتشار عالمي، إلى جانب السياسات التجارية التي تساعد جهود التخفيف من آثار تغير المناخ. فالتحديات العالمية تتطلب حلولاً عالمية.

ويجب أن تهدف سياسات تجارة المنتجات الغذائية والزراعية إلى حماية الأمن الغذائي العالمي، والمساعدة في التصدي للمقايضات بين الأهداف الاقتصادية والبيئية، وتعزيز قدرة النظام الزراعي والغذائي في العالم على الصمود في وجه الصدمات، من قبيل النزاعات والجوائح والظواهر المناخية المتطرفة. ويقدم هذا التقرير رؤى ثاقبة قيّمة في الوقت المناسب لواضعي السياسات والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى من أجل مساعدتهم في اتخاذ إجراءات ملموسة.



شو دونيو

المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة

الرسائل الرئيسية

← توسعت تجارة المنتجات الغذائية والزراعية بسرعة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وزادت كثافة شبكة تجارة المنتجات الغذائية والزراعية مع اتساع المداولات التجارية بين عدد أكبر من البلدان وزيادة مشاركة البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وتمثل أحد العوامل المحفزة لهذه العولمة في تحرير التجارة على المستويين المتعدد الأطراف والإقليمي. ومنذ الأزمة المالية التي طرأت في عام 2008، شهدت عملية العولمة حالة من الركود.

← أصبحت الشبكة العالمية لتجارة المنتجات الغذائية والزراعية أكثر توازنًا. ويوجد اليوم عدد أكبر من البلدان التي ترتبط بعدد أكبر من الشركاء التجاريين، مما يسمح بتعزيز قدرة الشبكة على استيعاب الصدمات والصمود. غير أن عددًا قليلاً فقط من البلدان لا يزال يمثل معظم القيمة المتداولة، ويتلقى عدد قليل فقط من البلدان مجموعة كبيرة ومتنوعة من المنتجات الغذائية والزراعية من العديد من جهات التصدير المختلفة.

← تحدد الميزة النسبية والسياسات التجارية وتكاليف التجارة معالم الأسواق العالمية للمنتجات الغذائية والزراعية. وتحدد هذه المحركات الأساسية الشركاء التجاريين والتدفقات التجارية بينهم، وقيمة المنتجات الغذائية والزراعية المتداولة والمكاسب التي يتم تحقيقها من التجارة.

← يمكن لارتفاع تكاليف التجارة في مجالي الأغذية والزراعة أن يُضعف تأثير الميزة النسبية. ويمكن لهذه التكاليف أن تكون باهظة بسبب حجم المواد الغذائية وقابليتها للتلف وارتفاع تكاليف الامتثال للتدابير غير التعريفية، مثل معايير الصحة والصحة النباتية.

← تساهم الثروات من الموارد الطبيعية، مثل الأراضي والمياه، في صياغة الميزة النسبية في مجالي الأغذية والزراعة. وتضمن التجارة الأمن الغذائي وتساعد البلدان في التغلب على القيود المفروضة على الأراضي والمياه، وتلبية متطلباتها الغذائية من حيث الكمية والتنوع بمستويات تفوق قدرة الإنتاج المحلي.

← على المدى الطويل، وفي ظل ضرورة زيادة الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد على الأغذية، يمكن للسياسات التي تشجع الأسواق العالمية المفتوحة للمنتجات الغذائية والزراعية أن تساعد في تخفيف الضغط على الموارد الطبيعية. ولكن السياسات التجارية وحدها غير قادرة على معالجة العوامل الخارجية البيئية بسهولة. ويمكن أن تساعد قواعد التجارة المتعددة الأطراف، مثل تلك التي يوفرها إطار منظمة التجارة العالمية، جنبًا إلى جنب مع الأنظمة الوطنية، على معالجة المقايضات بين الأهداف الاقتصادية والبيئية.

← تُستخدم الاتفاقات التجارية الإقليمية

بصورة متزايدة لتشجيع الممارسات المستدامة من خلال الأحكام المتعلقة بالبيئة وتشجيع الشركاء التجاريين على اعتماد خطط شهادات الاستدامة الطوعية الصادرة عن طرف ثالث. ولمعالجة الآثار الخارجية البيئية بشكل فعال، يجب أن تتضمن الاتفاقات التجارية الإقليمية مزودة أحكاماً بيئية ملزمة قانوناً ومؤسسات متطورة.

← أدت بيئة السياسات التجارية الحالية

في مجال الأغذية والزراعة، على النحو الذي حدده منظمة التجارة العالمية، إلى تثبيط الممارسات غير العادلة، وتقليل عدم اليقين، وتيسير التنسيق بين البلدان. ويوفر الإطار المتعدد الأطراف أيضاً أساساً للاتفاقيات التجارية الإقليمية. وساهم التحرير المتعدد الأطراف والإقليمي على حد سواء في توسيع نطاق التجارة العالمية.

← يمكن معالجة العوامل الخارجية البيئية

المحلية التي تولدها التجارة عن طريق سياسات تجارية تكملها أنظمة وطنية. وعندما تكون هذه العوامل الخارجية عالمية، مثل انبعاثات غازات الدفيئة، فإن الإجراءات الأحادية أو حتى الإقليمية لن تكون فعالة. وعلى الرغم من صعوبة التفاوض والتنفيذ، إلا أنه لا يمكن التعامل مع العوامل الخارجية البيئية العالمية بشكل فعال إلا من خلال الاتفاقات المتعددة الأطراف. ويمكن للقواعد التجارية أن تساعد في توسيع نطاق السياسات التي تأخذ التكاليف الاجتماعية لهذه العوامل الخارجية بعين الاعتبار.

جغرافيا تجارة المنتجات الغذائية والزراعية

يتناول إصدار عام 2022 من تقرير حالة أسواق السلع الزراعية نُهج التعاون المختلفة في التكامل التجاري من أجل تحقيق النمو المستدام عن طريق توفير إطار منهجي لتقييم جغرافيا تجارة المنتجات الغذائية والزراعية. ويركز التحليل على أنماط تجارة المنتجات الغذائية والزراعية عبر الحيز الجغرافي، ومحركاتها ودورها في صياغة بيئة السياسات التجارية في يومنا هذا.

ويوفّر النظر في جغرافيا التجارة العديد من الرؤى الثاقبة القيّمة من أجل تحليل التنمية المستدامة. أولاً، ييسّر وضع خرائط تجارة المنتجات الغذائية والزراعية فهم تطور الاتجاهات مثل العولمة والتكامل الإقليمي وعلاقتها بالنمو الاقتصادي. ويمكن أن تساعد هذه الاتجاهات أيضاً في تقييم قدرة أسواق المنتجات الغذائية والزراعية في العالم على الصمود في وجه الصدمات، مثل الحرب الجارية في أوكرانيا، وانعكاساتها على الأمن الغذائي والتغذية.

ثانياً، تسلط جغرافيا التجارة الضوء على الفجوات الكبيرة القائمة عبر البلدان. وقد شهدت الثروة العالمية نمواً، غير أن الحصة التي تطالب بها البلدان المنخفضة الدخل من هذه الثروة لم تتغير بشكل كبير. وتُعَدّ الفجوة في الإنتاجية الزراعية هائلة أيضاً. ويمكن للاختلافات النسبية

في الإنتاجية الزراعية عبر البلدان أن تحدد تأثير الميزة النسبية في أسواق المنتجات الغذائية والزراعية وأن تصيغ أنماط التجارة. وتعتبر تكاليف التجارة، التي تحدد الجغرافيا معالمها أيضاً، كبيرة ويمكن أن تعزل البلدان المنخفضة الدخل جزئياً، مما يحد من فرص النمو والتنمية.

ثالثاً، يكشف النظر إلى التجارة على منظور جغرافي عن التوزيع غير المتكافئ للموارد الطبيعية. وتعتبر الأراضي والمياه من العوامل الرئيسية للإنتاج التي تساهم أيضاً في صياغة الميزة النسبية. ومع أن التجارة تساعد المناطق التي تتمتع بثروات قليلة من الموارد، مثل البلدان التي تعاني من الإجهاد المائي، على ضمان الأمن الغذائي، لكنها قد تؤثر على البيئة أيضاً. ومع تزايد استهلاك الأغذية بعيداً عن مكان إنتاجها، بإمكان التجارة أن تولّد عوامل خارجية بيئية خارجية في جميع أنحاء العالم. ويمكن أن يؤدي إنتاج الصادرات إلى زيادة الضغط على الموارد الطبيعية المستنفدة بالفعل والتأثير على الغابات والتنوع البيولوجي.

ويلقي هذا التحليل لجغرافيا تجارة المنتجات الغذائية والزراعية الضوء على المقايضات بين مختلف أهداف التنمية المستدامة ويساعد في مناقشة بيئة سياسات معقدة. وقد تعرّثت تعددية الأطراف، كما انعكست في جولة مفاوضات منظمة التجارة العالمية في الدوحة، والتكتلات التجارية الإقليمية الأعمق أخذة

في الازدياد أيضًا. ويهدف كلا النهجين إلى تعزيز التكامل التجاري والنمو الاقتصادي بموازاة معالجة آثار التجارة على البيئة. وضمن هذين النهجين، ينظر تقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2022 في فعالية السياسات التجارية للتصدي للتحديات التي تواجه العالم اليوم.

العولمة وإضفاء الطابع الإقليمي

تربط التجارة بين النظم الزراعية والغذائية والأشخاص. إذ تجمع اليوم مداولات تجارية متزايدة بين البلدان. وشهدت القيمة الإجمالية للمنتجات الغذائية والزراعية المتداولة نموًا كبيرًا بين عامي 2000 و2008، غير أن هذا الاتجاه توقف بشكل مفاجئ في عام 2009 نتيجة الأزمة المالية. وتم تحفيز العولمة والتوسع في تجارة المنتجات الغذائية والزراعية وتطور سلاسل القيمة العالمية عن طريق سلسلة من الاتفاقات التجارية، على المستويين المتعدد الأطراف والإقليمي، الأمر الذي أدى إلى تخفيض التعريفات وغيرها من الحواجز التجارية. وشهدت حصة الصادرات العالمية الناشئة من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل زيادة من حوالي 30 في المائة في عام 1995 إلى 40 في المائة في عام 2011، وبقيت منذ ذلك الحين ثابتة في حين مثلت البلدان المرتفعة الدخل 60 في المائة من حصص الصادرات.

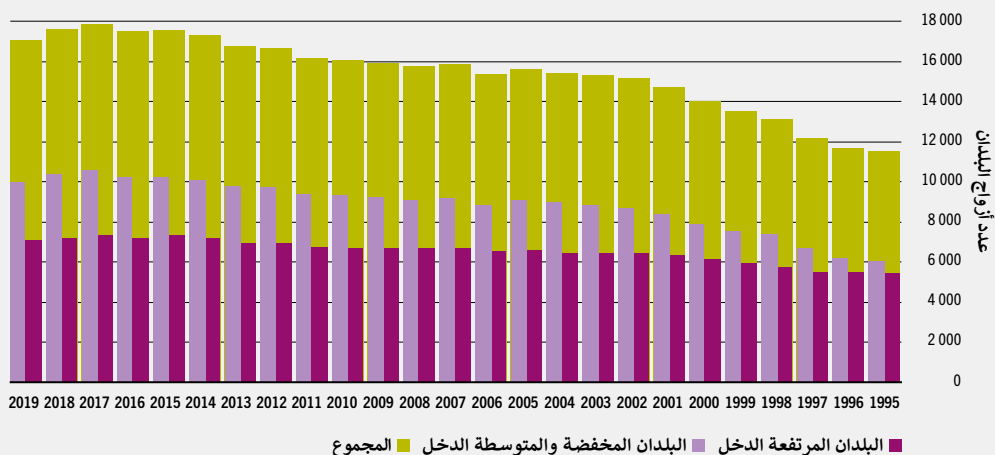
وكثف عدد أكبر من البلدان مشاركته في تجارة المنتجات الغذائية والزراعية في العالم، كما تغير مشهد التجارة والمعطيات الجغرافية الخاصة بها. وتؤدي الأنماط المحددة للتجارة في ما بين البلدان إلى ظهور "شبكة" تجارة لا تعبر عن الوضع النسبي لكل بلد فحسب، وإنما تعكس الخصائص الهامة

التي يتصف بها السوق العالمي أيضًا. وعلى مستوى العالم، زاد عدد الروابط التجارية، أي عدد التدفقات التجارية بين البلدان، من حوالي 11 000 رابط في عام 1995 إلى أكثر من 17 000 رابط في نهاية العقد الأول من الألفية (الشكل 4.1). ومع مرور الوقت والاستفادة من الانفتاح المتزايد للسوق العالمية، زادت البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من الترابط في ما بينها بسرعة أكبر من البلدان المرتفعة الدخل، حيث شكّلت حوالي 60 في المائة من روابط التجارة العالمية في عام 2019.

وأدى توسع تجارة المنتجات الغذائية والزراعية وظهور جهات فاعلة جديدة في الأسواق العالمية إلى تغيير هيكل شبكة التجارة. وفي عام 1995، كانت توجد مراكز تجارية قليلة ولكن كبيرة - وهي البلدان التي ترتبط بالعديد من الشركاء التجاريين وتتسم بكثرة روابطها التجارية التي يعتبر عدد كبير منها عالي القيمة (الشكل 7.1). وبمرور الزمن، جنبًا إلى جنب مع توسع التجارة وظهور جهات فاعلة جديدة، زاد عدد المراكز في حين ضعفت هيمنة المراكز الإفرادية. وتعكس هذه التغيرات الهيكلية حيزًا من التكافؤ النسبي في الفرص وسوقًا عالمية للأغذية تشجع النمو الاقتصادي. وعلى سبيل المثال، زادت اليوم احتمالات أن تقيم البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل علاقات تجارية مع الاقتصادات المرتفعة الدخل بالمقارنة مع احتمالات حدوث ذلك قبل عقدين من الزمن. ويعتبر ذلك أمرًا هامًا لأن التجارة تيسر نشر التكنولوجيا والمعرفة وتعزز الإنتاجية والنمو.

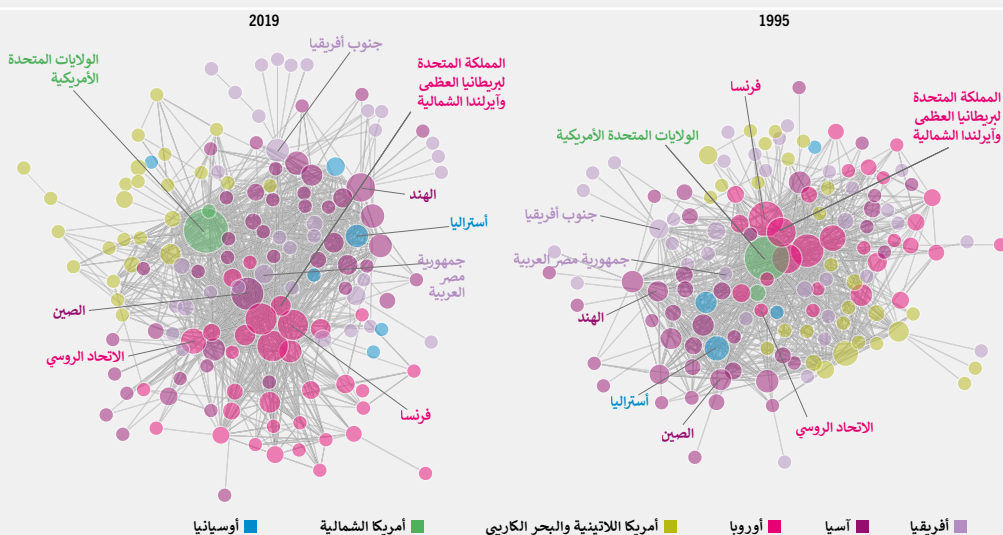
غير أن الأسواق الإقليمية لا تزال تؤدي هامًا ضمن هذا السياق العالمي. وبات إضفاء الطابع الإقليمي على تجارة

الشكل 4.1 تطور روابط تجارة المنتجات الغذائية والزراعية، 1995-2019



المصدر: Jafari, Y., Engemann, H. & Zimmermann, A. 2022. The evolution of the global structure of food and agricultural trade: Evidence from network analysis. وثيقة معلومات أساسية لتقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2022. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

الشكل 7.1 شبكة تجارة المنتجات الغذائية والزراعية والمراكز التجارية في عامي 1995 و 2019



ملاحظة: تشير الدوائر إلى البلدان. ويمكن أن تكون الدوائر الكبيرة مراكز تجارية. وعندما تقع المراكز التجارية في (خارج) صميم الشبكة، تكون الشبكة أكثر مركزية (لامركزية). وقد تم استبعاد البلدان التي تقل قيم التجارة فيها عن 0.01 في المائة من إجمالي التجارة. ويتم القياس على أساس كثافة التجارة.

المصدر: Jafari, Y., Engemann, H. & Zimmermann, A. 2022. The evolution of the global structure of food and agricultural trade: Evidence from network analysis. وثيقة معلومات أساسية لتقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2022. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

« المنتجات الغذائية والزراعية - أي ميل البلدان إلى التجارة بصورة أكبر مع البلدان الواقعة ضمن إقليم ما بالمقارنة مع البلدان الواقعة خارجه - أوضح من ذي قبل.

قدرة تجارة المنتجات الغذائية والزراعية في العالم على الصمود في وجه الصدمات على مستوى النظام

اختبر تفشي جائحة كوفيد - 19 قدرة شبكة تجارة المنتجات الغذائية والزراعية على الصمود في عامي 2020 و 2021. وشكلت الجائحة، والتدابير التي اتخذتها الحكومات حول العالم لاحتوائها، صدمة متزامنة بالنسبة إلى جميع جوانب النظام الزراعي والغذائي. وفي المتوسط، ورغم التحديات العديدة، أثبتت شبكة تجارة المنتجات الغذائية والزراعية قدرتها على الصمود في وجه الصدمات بشكل ملحوظ. وفي الواقع، اقتصرت التأثيرات المرئية الوحيدة على المستوى العالمي على الاختلالات القصيرة الأجل التي لحقت بالتجارة في بداية الجائحة وعندما فرضت القيود العالمية على الحركة في الفترة مارس/آذار - أبريل/نيسان 2020.

ويمكن، بالنسبة إلى بلد ما، التخفيف من الصدمات التي تصيب الإنتاج المحلي للأغذية، كذلك الناشئة عن الظواهر المناخية المتطرفة أو الأزمات الجيوسياسية، عن طريق التعديلات في الكميات المتداولة، مما يضمن الأمن الغذائي. وبهذا الشكل، يمكن إلغاء الصدمات الخاصة ببلدان أو أقاليم منفردة جزئيًا على المستوى العالمي. وبالتالي، تعتبر التجارة محركًا قويًا محتملًا للتغلب على تقلبات الإمدادات حول العالم والحد «في نهاية المطاف من تقلب الأسعار.

وعلى المستوى العالمي، يعتمد مدى تعرّض البلدان لصدّات التجارة الخارجية على عوامل كثيرة. وتعتبر تركيبة شبكة التجارة أحد المحددات الهامة. ففي حال هيمن عدد قليل من الجهات الفاعلة الكبرى على الشبكة وكانت بلدان أخرى عديدة متصلة بهذه المراكز، لكن من دون أن تكون متصلة ببعضها البعض، فإن الصدمات التي تؤثر على تلك الجهات الفاعلة الكبرى يمكن أن تنتقل بسهولة عبر الشبكة بأكملها وقد تتضخم من خلال سلاسل القيمة العالمية (انظر الإطار 3.1 حول التداعيات المحتملة للحرب في أوكرانيا على الأمن الغذائي).

الدوافع الأساسية لتجارة المنتجات الغذائية والزراعية

شكّلت تجارة المنتجات الغذائية والزراعية جزءًا أساسيًا من تاريخنا وهي تؤدي دورًا هامًا في المجتمعات. وبالنسبة إلى بلد ما، يمكن لعوامل عديدة أن تؤثر على تجارة المنتجات الغذائية والزراعية، ولكن العامل الأشد تأثيرًا يكمن في الميزة النسبية - أي قدرة بلد ما على إنتاج سلعة معينة بكلفة فرصة بديلة أقل بالمقارنة مع شركائه التجاريين.

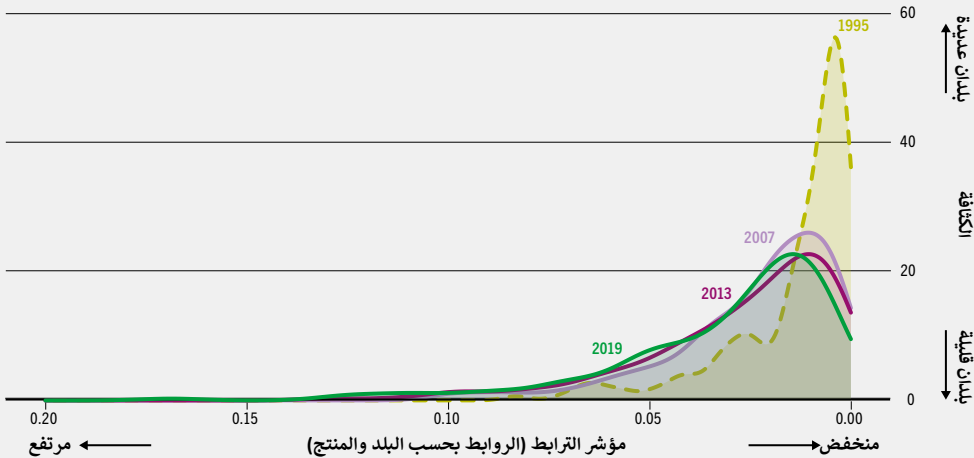
وتعدّ فجوة الإنتاجية في قطاع الزراعة هائلة. ويشير الشكل 2.1 إلى أن الإنتاجية الزراعية لكل عامل - التي تقاس بالقيمة المضافة لكل عامل - أقل بكثير من إنتاجية القطاعات غير الزراعية بالنسبة إلى معظم البلدان (حيث تتركز أغلب الملاحظات فوق الخط المائل). وفي المتوسط، تنتج نسبة 10 في المائة الأعلى من البلدان الغنية قيمة مضافة زراعية لكل عامل تزيد بمقدار 70 ضعفًا تقريبًا عن تلك التي تنتجها البلدان التي تقع في أدنى 10 في المائة

الإطار 3.1 الحرب في أوكرانيا وقدرة شبكة تجارة المنتجات الغذائية والزراعية في العالم على الصمود

بالإجمال، لا تزال هناك أوجه اعتماد كبيرة على مستوى المنتج، لا سيما على صعيد المواد الغذائية الأساسية. ويوضح الشكل 16.1 أنه على الرغم من زيادة القدرة على الصمود بين عامي 1995 و2007، لا يزال التوزيع المتساوي للروابط التجارية على مستوى المنتجات أقل بكثير مقارنة بالروابط التجارية الإجمالية على مستوى البلدان. ويتلقى عدد قليل فقط من البلدان مجموعة كبيرة ومتنوعة من المنتجات الغذائية والزراعية من العديد من جهات التصدير المختلفة. وتتركز واردات معظم البلدان بشكل أكبر على عدد أقل من المنتجات المستوردة من عدد محدود من الشركاء التجاريين.

على المستوى الإجمالي، وبالنسبة إلى جميع المنتجات الغذائية والزراعية، يمكن موازنة القدرة على الصمود في وجه الاختلالات التي تعاني منها إحدى جهات التصدير الرئيسية بشكل أفضل من خلال زيادة الواردات من البلدان الأخرى عوضاً عن الاستيراد على مستوى المنتج الإفرادي. وعلى مستوى المنتج الواحد، مثل القمح، يتمتع عدد قليل فقط من البلدان بميزة نسبية وتعتبر جهات تصدير رئيسية، مما قد يعني اعتماد بلدان أخرى في الشبكة بشكل كبير على تلك الجهات المصدرة الرئيسية. ومع أن تجارة المنتجات الغذائية والزراعية في العالم أصبحت أكثر توازناً وقدرة على الصمود

الشكل 16.1 توزيع الترابط عبر المنتجات والبلدان، بعد المعايير، 1995-2019



ملاحظة: تقع البلدان التي لديها العديد من الروابط بحسب البلد والمنتج، والتي تتلقى مجموعة كبيرة ومتنوعة من المنتجات الغذائية والزراعية من العديد من جهات التصدير المختلفة، على الذيل الأيمن من المنحنيات، وتقع البلدان التي تتلقى وارداتها من عدد قليل من جهات التصدير على الذيل الأيسر. وكانت التجارة مركزة بشكل كبير في عدد قليل من المنتجات والبلدان في عام 1995. ومنذ ذلك الحين، تحسنت قدرة الواردات على الصمود على مستوى المنتج والبلد، ولكن الاعتمادات لا تزال موجودة. المصدر: Jafari, Y., Engemann, H. & Zimmermann, A. 2022. The evolution of the global structure of food and agricultural trade: Evidence from network analysis. وثيقة معلومات أساسية لتقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2022. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

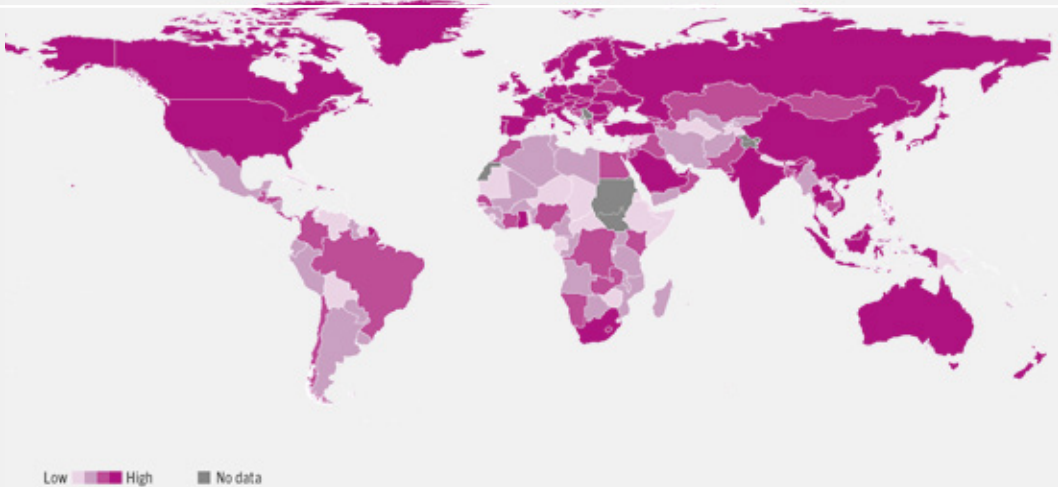
الإطار 3.1 (يتبع)

الصمود في وجه الصدمات على صعيد الإمدادات في البلدان المصدرة. ويمكن أن يؤدي الاعتماد على عدد قليل من الشركاء التجاريين إلى اختلال التوازن ونشوء أوجه ضعف أمام الصدمات في البلدان المستوردة والمصدرة على حد سواء. وقد وجدت دراسة أن قدرة البلدان على الصمود في وجه الاختلالات تصل إلى أدنى مستوياتها في شبكة تجارة الحبوب، والتي تضم عددًا قليلًا فقط من جهات التصدير الرئيسية، وكان هذا هو الحال خلال أزمة الأغذية العالمية في الفترة 2007-2008 وأثناء مرحلة ارتفاع الأسعار في الفترة 2010-2011 عندما فرضت عدة جهات منتجًا رئيسية قيودًا على الصادرات.

ويوضح الشكل 17.1 ميل البلدان في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى أن يكون لديها عدد قليل نسبيًا من الروابط التجارية على صعيد المنتجات الغذائية والزراعية. وفي حين أن العديد من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تعتبر من البلدان المصدرة الصافية للأغذية، فإن بلدان أفريقيا تميل إلى أن تكون مستوردة صافية للأغذية، لا سيما تلك الواقعة في شمال أفريقيا. وبالنسبة إلى هذه البلدان، فإن الاعتماد على واردات مجموعة صغيرة من المنتجات وعدد قليل من جهات التصدير يمكن أن يشكل خطرًا على قدرتها على



الشكل 17.1 الترابط عبر المنتجات والبلدان على المستوى القطري، 2019



ملاحظة: تشير الألوان الداكنة إلى البلدان التي لديها العديد من روابط المنتجات-البلدان، والتي تتلقى مجموعة كبيرة ومتنوعة من المنتجات الغذائية والزراعية من العديد من الجهات المصدرة المختلفة. ويشير اللون الفاتح إلى البلدان التي تتلقى مجموعة أصغر من المنتجات من عدد أقل من الجهات المصدرة.

المصدر: Jafari, Y., Engemann, H. & Zimmermann, A. 2022. The evolution of the global structure of food and agricultural trade: Evidence from network analysis. وثيقة معلومات أساسية لتقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2022. روما، منظمة الأغذية والزراعة. مطابق للخريطة رقم Rev.19 4170 للأمم المتحدة (أكتوبر/تشرين الأول 2020).

الإطار 3.1 (يتبع)

من المؤكد أيضًا ما إذا كانت أوكرانيا ستتمكن من حصاد المحاصيل الموجودة أو زراعة محاصيل جديدة أو الحفاظ على الإنتاج الحيواني مع تواصل الحرب. وقد أدت الحرب بالفعل إلى إغلاق الموانئ وتعليق عمليات سحق البذور الزيتية وفرض قيود على تراخيص التصدير وحظر بعض المحاصيل والمنتجات الغذائية. ويمكن أن يؤثر كل ذلك سلبيًا على صادرات البلاد من الحبوب والزيوت النباتية خلال الأشهر المقبلة. يحيط قدر كبير من عدم اليقين بأفاق التصدير في الاتحاد الروسي أيضًا، وذلك بالنظر إلى الصعوبات على صعيد المبيعات التي قد تنشأ نتيجة العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلاد وتأثيرها على قرارات عمليات الزرع في المستقبل. ويعتبر الاتحاد الروسي وأوكرانيا الجهات الموردة الرئيسية للعديد من البلدان التي تعتمد بشكل كبير على استيراد المواد الغذائية والأسمدة. ويندرج عدد من هذه البلدان ضمن مجموعة البلدان الأقل نموًا، في حين ينتمي العديد غيرها إلى مجموعة بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. وعلى سبيل المثال، تلقت إريتريا كامل وارداتها من القمح في عام 2021 من كل من الاتحاد الروسي (53 في المائة) وأوكرانيا (47 في المائة). وتعتمد العديد من البلدان في شمال أفريقيا وغرب ووسط آسيا أيضًا بشكل كبير على واردات القمح من الاتحاد الروسي وأوكرانيا. وبشكل عام، يعتمد أكثر من 30 بلدًا مستوردًا صافيًا للقمح على كلا البلدين لما يتجاوز 30 في المائة من احتياجاتها من استيراد القمح. وكان العديد من هذه البلدان يعاني بالفعل من الآثار السلبية لارتفاع أسعار المواد الغذائية الدولية قبل نشوب الحرب. وعلى الصعيد العالمي، إذا أدت الحرب إلى انخفاض مفاجئ وطويل الأمد في صادرات الأغذية من أوكرانيا والاتحاد الروسي، فإنه سيؤدّ ضغطًا إضافيًا يؤدي إلى رفع الأسعار الدولية للأغذية على حساب

وفي الواقع، اعتُبرت شبكة تجارة القمح إحدى أضعف شبكات التجارة على مستوى المنتج في حال حدوث صدمات في إحدى جهات التصدير الكبرى، مثل أوكرانيا والاتحاد الروسي وبعض بلدان أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية. أظهرت تحليلات شبكة القمح العالمية أن قدرتها على الصمود قد زادت بين عامي 2009 و2013، غير أن اعتماد بعض البلدان النامية على الاستيراد زاد بدوره أيضًا وأصبحت بالتالي أكثر عرضة للصدمات الحاصلة في البلدان المصدرة. وتبيّن أن البلدان الواقعة في شمال أفريقيا وغرب وشرق آسيا أكثر تأثرًا بالصدمات التي تصيب إمدادات القمح. وعلى سبيل المثال، يُعتقد أن الخسائر في الغلال التي سببتها موجات الحر في الاتحاد الروسي والقيود المفروضة على الصادرات قد ساهمت في زيادة أسعار القمح التي ارتبطت بالاضطرابات الاجتماعية التي شهدتها بعض من هذه البلدان في مطلع عام 2010. ويُعدّ الاتحاد الروسي وأوكرانيا من أهم الجهات المصدرة لبعض المنتجات الزراعية في العالم. وفي عام 2021، تم تصنيف الاتحاد الروسي أو أوكرانيا (أو كليهما معًا) من بين أكبر ثلاث جهات مصدرة للقمح والشعير والذرة وبذور اللفت وزيت بذرة اللفت وبذور دوار الشمس وزيت دوار الشمس. وكان الاتحاد الروسي أيضًا أحد أكبر ثلاث جهات مصدرة للأسمدة في العالم. وقد طرح ذلك مخاوف بشأن مخاطر الحرب في أوكرانيا التي بدأت شرارتها الأولى في فبراير/شباط 2022 وامتدت إلى خارج المنطقة. وبحلول نهاية شهر مارس/آذار 2022، كانت الحرب قد تسببت بالفعل بأضرار جسيمة وخسائر في الأرواح في المراكز السكانية الرئيسية في أوكرانيا، وانتشرت عبر المناطق الريفية وأدت إلى نزوح جماعي. وفي ظل اشتداد العنف بسرعة، لا يزال من الصعب للغاية توقع تطور النزاع وتأثيره على الحياة وسبل العيش والأمن الغذائي والتغذية. وفي وقت إعداد هذا التقرير، لم يكن

الإطار 3.1 (يتبع)

السكان النازحون عن مأوى، زيادة كبيرة أيضًا. ويُعدّ ضمان شفافية السوق وتعزيزها أمرًا بالغ الأهمية لتوفير المعلومات في الوقت المناسب حول الاختناقات وأوجه القصور المحتملة ولتقديم حلول بديلة. وينبغي تعزيز الحوار على مستوى السياسات لضمان استمرار عمل أسواق المنتجات الغذائية والزراعية في العالم بشكل سليم وتدفق تجارة المنتجات الغذائية والزراعية بسلاسة. وسوف تحتاج البلدان التي تعتمد على الواردات الغذائية من أوكرانيا والاتحاد الروسي إلى إيجاد جهات تصدير موزدة بديلة. ويجب عليها أيضًا الاعتماد على مخزونها الحالي من الأغذية وتعزيز تنوع قواعد إنتاجها المحلي.

البلدان الضعيفة اقتصاديًا على وجه الخصوص. ومن المتوقع أن تؤدي الحرب أيضًا إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية في أوكرانيا إلى جانب تعميق احتياجات ملايين الأشخاص الذين كانوا قد نزحوا بالفعل أو يحتاجون إلى المساعدة قبل التصعيد نتيجة الحرب الدائر منذ أكثر من ثماني سنوات في الجزء الشرقي من البلاد. ومن خلال تقييد الإنتاج الزراعي بشكل مباشر والحد من النشاط الاقتصادي ورفع الأسعار، ستزيد الحرب من إضعاف القوة الشرائية للسكان المحليين، مع ما يترتب على ذلك من زيادات في انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وشهدت الاحتياجات الإنسانية في البلدان المجاورة، حيث يبحث

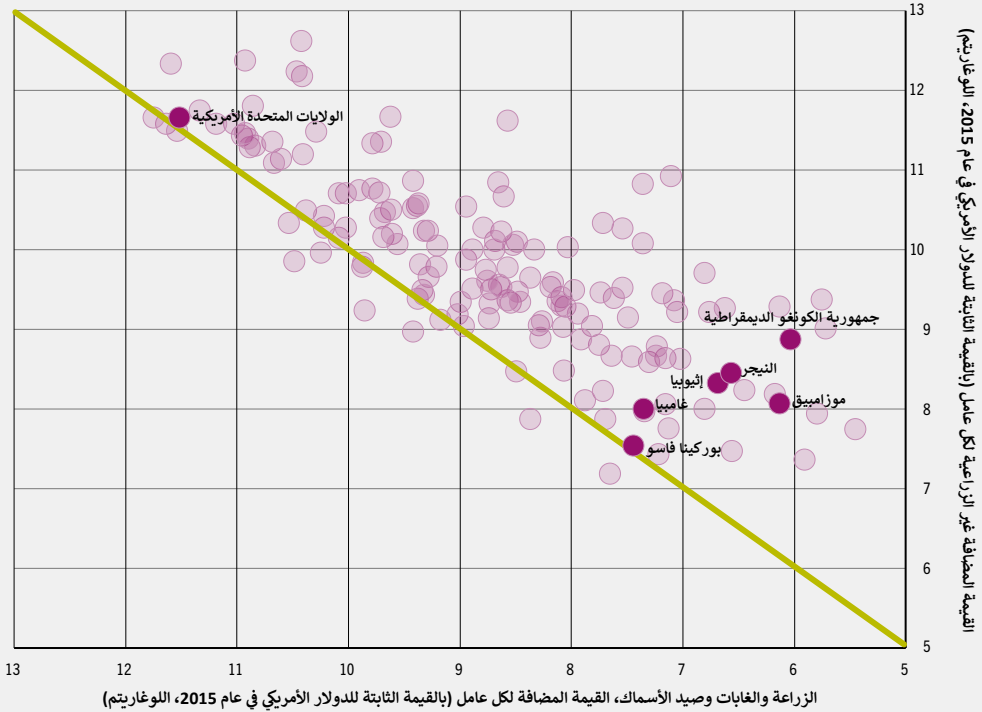
يتصرف من منظمة الأغذية والزراعة. 2022. *The importance of Ukraine and the Russian Federation for global agricultural markets and the risks associated with the war in Ukraine*. مذكرة إعلامية. تحديث 25 مارس/آذار 2022. روما، منظمة الأغذية والزراعة؛ منظمة الأغذية والزراعة. Torero, M., 2022. *Ukraine: Note on the impact of the war on food security in Ukraine*. 25. 2022. روما، منظمة الأغذية والزراعة. 2022. مقال افتتاحي: Russia's invasion of Ukraine should not cause a hunger crisis. Los Angeles Times 4 مارس/آذار 2022.

وأن تؤدي إلى تصدير سلع معينة كان من الممكن في حالة مختلفة استيرادها، والعكس صحيح. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يحدث ذلك في حال اتخاذ تدابير على مستوى السياسات مثل دعم الصادرات، التي قام المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد في نيروبي في عام 2015 بإلغائها للمنتجات الزراعية. وقد تغيّر السياسات الأخرى، مثل التدابير غير التعريفية، بما في ذلك معايير الصحة والصحة النباتية، تأثير الميزة النسبية على التدفقات التجارية. وفي المتوسط، يواجه المنتج الغذائي ثمانية إجراءات غير تعريفية ومعايير مختلفة، ويزيد الامتثال بشكل كبير من كلفة التجارة.

من توزيع الدخل. ويواجه العديد من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان المنخفضة الدخل قيودًا كبيرة لاعتماد التكنولوجيا والوصول إلى المدخلات المحسنة. وتساهم العديد من العوامل الأخرى، بما في ذلك متوسط حجم المزارع الصغيرة ومحدودية الوصول إلى التأمين والائتمان والتعليم، لا سيما بالنسبة إلى النساء، في تدني الإنتاجية الزراعية في العالم النامي.

ويمكن للسياسات الزراعية والتجارية، مثل الإعانات والتدابير الحدودية، أن تضعف الدور الأساسي الذي تؤديه الميزة النسبية في تحديد التدفقات التجارية. وبإمكانها حتى أن تعكس العلاقة بين الميزة النسبية والتجارة،

الشكل 1.2 الإنتاجية في القطاعات الزراعية وغير الزراعية، 2019



ملاحظة: العلاقة بين القيمة المضافة لكل عامل في قطاعات الزراعة والحراجة وصيد الأسماك والقطاعات غير الزراعية التي تشمل التصنيع والتعدين والمقالع والبناء والمرافق، عبر البلدان. تشير البيانات إلى عام 2019.

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، مجموعة البنك الدولي.

الأمر الذي يحد من فرص التجارة التي قد تنشأ بفضل الميزة النسبية. وتقدر تكاليف التجارة في البلدان المنخفضة الدخل بما يصل إلى 400 في المائة على أساس المكافئ على أساس القيمة. وتعيق هذه التكاليف العالية التكامل التجاري.

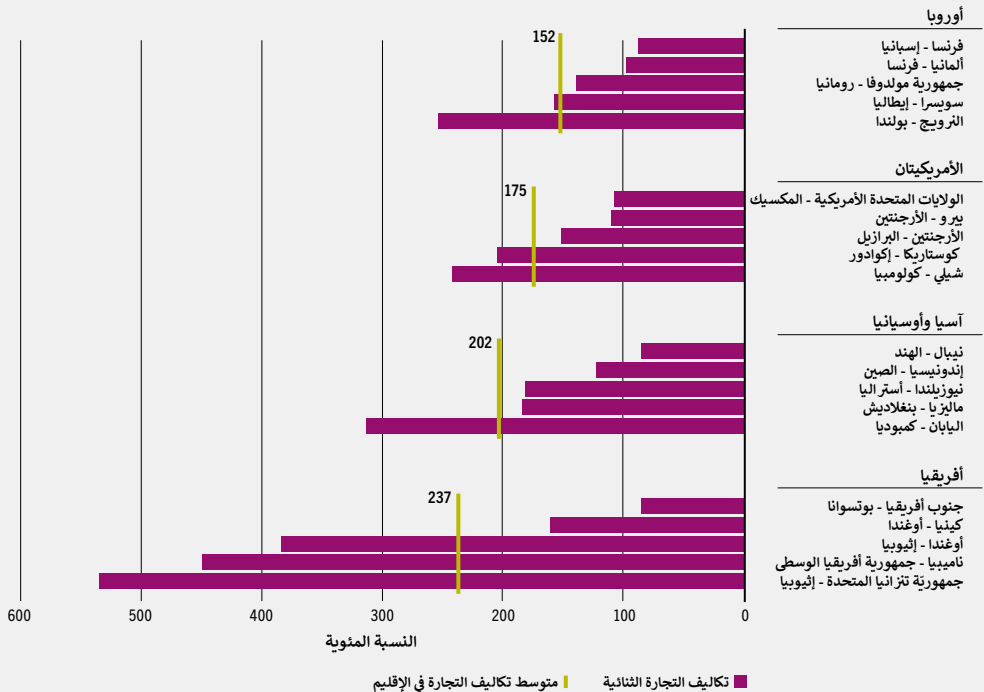
وعلى صعيد التجارة داخل الأقاليم، تُقدّر تكاليف تجارة المنتجات الغذائية

ويمكن للتجارة أن تكون مكلفة، كما أن المسافة تزيد على وجه العموم من تكاليف النقل. وتشمل التكاليف الأخرى تكاليف البحوث والاتصالات أو التكاليف المرتبطة بالتوثيق والإجراءات وحالات التأخير في عملية التخليص على الحدود. وتُعدّ التكاليف أعلى بشكل ملحوظ في البلدان النامية أيضًا حيث تعتبر البنية التحتية للنقل والاتصالات ضعيفة نسبيًا،

في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى تدني كثافة التجارة داخل الإقليم. وتربط مبادلات تجارية بلدان الإقليم مع بلدان خارجه، أكثر مما تربطها تلك المبادلات في ما بينها. ويمكن أن يؤدي ارتفاع تكاليف التجارة أيضًا إلى عدم قيام بلد ما بالتجارة بقدر ما كان سيحدث في ما لو

والزراعية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بحوالي 237 في المائة في المتوسط بحسب المكافئ على أساس القيمة، وذلك مقارنة بنسبة 152 في المائة في حالة أوروبا (الشكل 8.2). وعلى سبيل المثال، يؤدي ضعف تأثير الميزة النسبية وارتفاع تكاليف التجارة

الشكل 8.2 تكاليف التجارة الثنائية، المتوسطات داخل الأقاليم (المكافئ على أساس القيمة)



ملاحظة: ترد تكاليف التجارة وفقاً للتقديرات، وتشير إلى تجارة المنتجات الغذائية والزراعية، ويتم التعبير بالمكافئ حسب القيمة لمؤشر الأسعار في بلد المقصد (الجهة المستوردة - الأولى في بطاقة التوسيم القطري المزدوج)، وهي تشير إلى الكلفة المرتبطة بشراء جميع المنتجات الغذائية والزراعية من مصدر معين (الجهة المصدرة - الثانية في بطاقة التوسيم القطري المزدوج).

المصدر: Kozłowska, M.K., Rapsomanikis, G. & Zimmermann, A. 2022. Comparative advantage and trade costs in a Ricardian model of global food: the agricultural trade and agriculture trade. وثيقة معلومات أساسية لتقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2022. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

في ثروات الموارد الطبيعية عبر البلدان في تحديد الميزة النسبية وفي تشكيل أنماط التجارة. وبالنسبة إلى البلدان التي تقل فيها الموارد الطبيعية وحيث الظروف المناخية غير مواتية للإنتاج الزراعي، تساهم التجارة في الأمن الغذائي والتغذية من حيث الكمية والتنوع بمستويات أعلى مما يمكن أن يسمح به الإنتاج المحلي.

وعلى الصعيد العالمي، تعزز التجارة والميزة النسبية كفاءة استخدام الموارد الطبيعية. وتساعد التجارة في تخصيص الإنتاج الزراعي للمناطق التي تعتبر فيها كمية المياه والأرض المستخدمة لكل وحدة غذاء أقل نسبيًا. وعلى سبيل المثال، تقدر إحدى الدراسات أن تجارة المنتجات الغذائية والزراعية يمكن أن تولد ما بين 40-60 مترًا مكعبًا من مدخرات المياه السنوية للفرد الواحد.

وتمثل حصة التجارة جزءًا من الموارد المستخدمة لأغراض الإنتاج الزراعي، حيث يتم استخدام الجزء الأكبر لتلبية الطلب المحلي. وتميل البلدان التي تسجل مستويات عالية نسبيًا من الإجهاد لموارد المياه المتجددة إلى استيراد سلع أكثر استهلاكًا للمياه نسبيًا، وهي تعتبر بالتالي من الجهات المستوردة الصافية للمنتجات الزراعية (أنظر الشكل 1.3)

مع أن الأسواق العالمية المفتوحة للمنتجات الزراعية والغذائية يمكن أن تساعد في تخفيف الضغط على الموارد الطبيعية، إلا أن الإنتاج من أجل الصادرات يمكن أن يولد آثارًا خارجية بيئية سلبية، مثل عمليات سحب المياه العذبة غير المستدامة، والتلوث، وفقدان التنوع البيولوجي، وإزالة الغابات وانبعاثات غازات الدفيئة. وعلى سبيل المثال، شكّل الإنتاج الزراعي للماشية وفول الصويا

كانت تكاليف التجارة أدنى. وعلى وجه الخصوص، وبالنسبة إلى البلدان المنخفضة الدخل التي تتميز بإنتاجية زراعية منخفضة نسبيًا، يمكن أن يؤدي ارتفاع تكاليف التجارة وتراجع التجارة إلى توسع القطاع الزراعي مقارنة بقطاعات الاقتصاد الأخرى، وهو أمر ضروري لتلبية احتياجات السكان من الأغذية. ويمكن أن يعيق ذلك التحول الهيكلي للاقتصاد.

لا يجب على السياسات أن تسعى إلى تحسين الإنتاجية الزراعية فحسب، بل عليها أن تسعى أيضًا إلى الحد من تكاليف التجارة لجني فوائدها. وسيزيد انخفاض تكاليف التجارة من انفتاح البلدان على التجارة وسيتيح الاستفادة من الميزة النسبية، مما يؤدي إلى جني المكاسب من التجارة. غير أن الانفتاح التجاري يمكن أن يؤدي في البلدان ذات الإنتاجية الزراعية المنخفضة إلى خسائر، لا سيما بالنسبة إلى المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة العاجزين عن زيادة كفاءتهم والمنافسة في أسواق أكثر انفتاحًا. وستبرز الحاجة إلى سياسات تكميلية من أجل تحسين الوصول إلى التكنولوجيا والمدخلات الحديثة، بالإضافة إلى تيسير إعادة توزيع العمالة على القطاعات الأخرى من خلال أسواق العمل.

الآثار البيئية لتجارة المنتجات

الغذائية والزراعية

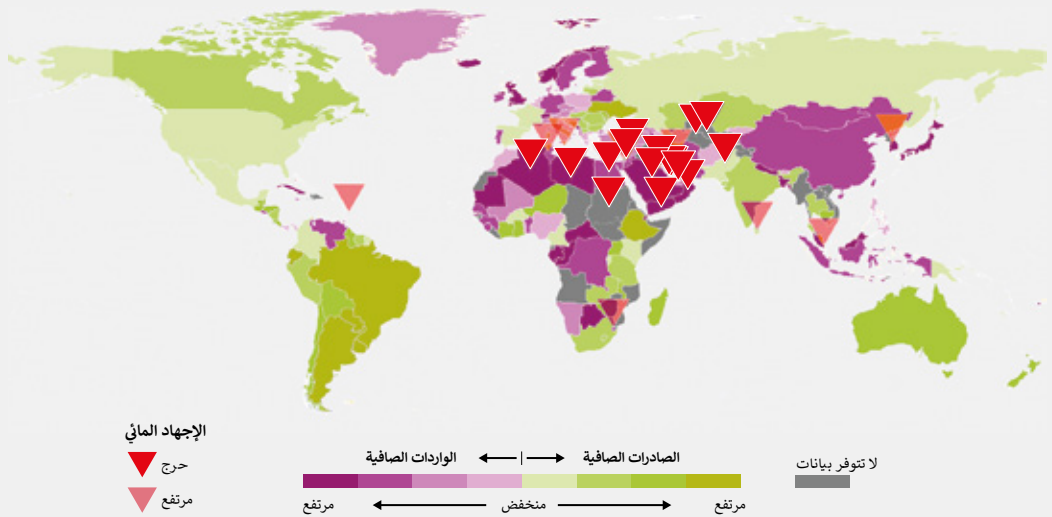
تشكّل الموارد الطبيعية جزءًا لا يتجزأ من عوامل الإنتاج في أي بلد، وفي حين تعتمد الزراعة أيضًا على العمالة والآلات والتحسينات التكنولوجية التي يمكن أن تساعد المنتجين على التكيف مع القيود على الموارد، إلا أن الأراضي والمياه تبقى من المدخلات الأساسية. وبالنسبة إلى الزراعة، تساهم الاختلافات

التجارة العالمية، إلى جانب الأنظمة الوطنية، معالجة المقايضات بين الأهداف الاقتصادية والبيئية. ويتطور أيضًا نطاق الاتفاقات التجارية ليشمل الأحكام البيئية. وبين عامي 1957 و2019، من بين 318 اتفاقًا تم إبرامه، تضمّن 131 اتفاقًا حكمًا واحدًا على الأقل من الأحكام المتعلقة بالبيئة، فيما تضمّن 71 اتفاقًا أحكامًا أظهرت التفاعل بين البيئة والزراعة. وتوفر مثل هذه الاتفاقات حوافز للمنتجين لاعتماد ممارسات مستدامة من أجل تحقيق الوصول إلى الأسواق والحفاظ عليه.

وزيت النخيل - وجميعها منتجات يستمر الطلب العالمي عليها - 40 في المائة من نسبة إزالة الغابات الاستوائية بين عامي 2000 و2010.

وفي كثير من الأحيان، تنشأ هذه الآثار البيئية السلبية بسبب الظروف المحلية وضعف البيئة التنظيمية. ويعني ذلك أن السياسات التجارية غير قادرة بمفردها على معالجة العوامل الخارجية البيئية بسهولة. ويمكن لقواعد التجارة المتعددة الأطراف، مثل إطار منظمة

الشكل 1.3 العلاقة بين الإجهاد المائي والمراكز التجارية الصافية



ملاحظة: يصوّر الشكل مستويات الإجهاد المائي العالية والحرّة فقط بناء على بيانات عام 2018. ويتم تحديد مستوى الإجهاد المائي من خلال حصة المياه العذبة المسحوبة من أصل موارد المياه العذبة المتاحة، وتقوم منظمة الأغذية والزراعة بالإبلاغ عنها بموجب مؤشر هدف التنمية المستدامة 4-2. ويشير صافي التجارة إلى تجارة المحاصيل الأولية. ويوضح الشكل المراكز التجارية الصافية (الصادرات مطروحًا منها الواردات) بعد معاييرتها بإجمالي التجارة (الصادرات زائدًا الواردات) استنادًا إلى بيانات عام 2019. المصدر: منظمة الأغذية والزراعة. مطابق للخريطة رقم Rev.19 4170 للأمم المتحدة (أكتوبر/تشرين الأول 2020).

ورغم اتفاق البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على إلغاء الدعم للصادرات الزراعية عقب المؤتمر الوزاري العاشر الذي عقد في نيروبي في عام 2015 وإنشائها لاتفاقية تيسير التجارة التي دخلت حيز النفاذ في فبراير/شباط 2017، من بين أمور أخرى، إلا أن عددًا من المجالات المتعلقة بالزراعة، مثل التعامل مع الاحتفاظ بمخزونات حكومية ودعم الزراعة المحلية، ساهمت في تعطيل المفاوضات. وفي الوقت ذاته، تضاعف عدد الاتفاقات التجارية الإقليمية السارية من أقل من 25 اتفاقًا في عام 1990 إلى أكثر من 350 اتفاقًا في عام 2022. وطرح ذلك مخاوف بشأن ما إذا كان التمييز في السوق العالمية قد تزايد ويؤدي إلى تشتت التجارة العالمية إلى كتل متنافسة.

وتطلق الاتفاقات التجارية الإقليمية التجارة بين الجهات الموقعة ولكنها قد تؤدي أيضًا إلى تحويل التجارة بعيدًا عن الجهات التي لا تتمتع بالعضوية. وتعمل اتفاقات التجارة الأكثر تفصيلاً، بالنسبة إلى الجهات الموقعة عليها، على تحسين الوصول إلى الأسواق عن طريق التعريفات التفضيلية وخفض تكاليف التجارة من خلال تقارب الأنظمة المحلية وتنسيق المعايير. ويمكن أن يشجع ذلك على تطوير سلاسل القيمة الإقليمية وتحفيز النمو. ومع أن الاتفاقات التجارية الإقليمية يمكن أن تولد في المتوسط مكاسب على الصعيد العالمي، إلا أن بعض البلدان قد تكون خاسرة. وعلى وجه الخصوص، قد تُترك البلدان المنخفضة الدخل ذات القدرة المحدودة على التفاوض وعلى تنفيذ أحكام تجارية معقدة خارج عملية التكامل التجاري الإقليمي. ويمكن أن يؤدي تحرير

وتشير بشكل عام العديد من الدراسات إلى أن الأحكام البيئية في الاتفاقات التجارية الإقليمية لها تأثير إيجابي على معالجة العوامل الخارجية البيئية التي تولدها التجارة عندما يعود السبب فيها إلى الظروف المحلية. وتعزز الاتفاقات التجارية الأعمق التقارب في السياسات بين البلدان الموقعة على صعيد العديد من القضايا، بما في ذلك البيئة. وغالبًا ما تنشئ هذه الاتفاقات آليات محددة لمناقشة تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالبيئة والإشراف عليه.

ويمكن للاتفاقات التجارية أن تشجع الشركاء التجاريين على تبني ممارسات مستدامة عندما تكون الأحكام البيئية ملزمة قانونًا وتكون التجارة بين الأطراف الموقعة مجهزة بمؤسسات تم تطويرها بشكل جيد، مثل إجراءات تسوية النزاعات وعمليات تقييم الأثر البيئي.

السياسات التجارية المتعددة الأطراف

والإقليمية من أجل النمو المستدام

تطورت العولمة منذ بداية الألفية الجديدة بالتوازي مع إضفاء الطابع الإقليمي، حيث تكمل كل عملية الأخرى. وأدت بيئة السياسات التجارية الحالية في مجال الأغذية والزراعة، كما صاغتها منظمة التجارة العالمية، إلى تثبيط الممارسات غير العادلة، والحد من عدم اليقين، وتسهيل التنسيق بين البلدان. ويُستكمل هذا الإطار المتعدد الأطراف أيضًا بالعديد من الاتفاقات التجارية الإقليمية. وساهم تحرير التجارة الإقليمية والمتعددة الأطراف على حد سواء في توسيع نطاق التجارة العالمية.

الصعب بلوغ توافق في الآراء بسبب اختلاف وجهات نظر البلدان حول تأثير انبعاثات غازات الدفيئة وكلفتها على المجتمع. غير أنه لا يمكن التصدي للعوامل الخارجية البيئية في العالم بشكل فعال إلا من خلال تعددية الأطراف بالترافق مع قواعد تجارية تساعد على توسيع نطاق السياسات التي تأخذ بعين الاعتبار التكاليف الاجتماعية لهذه العوامل الخارجية.

التجارة المتعددة الأطراف إلى مكاسب أكبر على الصعيد العالمي، كما أنه يمكن أن يكون أكثر الطرق فعالية من أجل تعزيز الوصول إلى الأسواق وتحقيق النمو الاقتصادي للجميع.

ومع أن الميزة النسبية تبدو أكثر ملاءمة على الصعيد المتعدد الأطراف، سيكون من الصعب معالجة المقايضات بين الأهداف الاقتصادية والبيئية بالطريقة نفسها. ويمكن التصدي للعوامل البيئية الخارجية التي تولدها التجارة، عندما تكون محلية، من خلال سياسات تجارية تكملها الأنظمة على المستوى الوطني أو الإقليمي.

ولن تكون الإجراءات المتخذة من طرف واحد أو حتى الإقليمية فعالة عندما تكون هذه العوامل الخارجية عالمية، كما في حالة تغير المناخ. وسيكون من الضروري وجود اتفاق متعدد الأطراف، ولكن قد يكون من

2022

حالة

أسواق السلع الزراعية

**جغرافيا تجارة المنتجات الغذائية
والزراعية: نهج السياسات من أجل
التمهية المستدامة**

يناقش تقرير حالة أسواق السلع الزراعية لعام 2022 كيف يمكن للسياسات التجارية القائمة على النهج الإقليمية والمتعددة الأطراف على حد سواء مواجهة تحديات يومنا هذا من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ويجب على السياسات التجارية في مجال الأغذية والزراعة أن تسعى إلى حماية الأمن الغذائي العالمي، والمساهمة في معالجة المقايضات بين الأهداف الاقتصادية والبيئية، وتعزيز قدرة النظام الزراعي والغذائي العالمي على الصمود في وجه الصدمات، مثل النزاعات والجوائح والظواهر المناخية المتطرفة. ويناقش التقرير جغرافيا التجارة، من خلال تحليل تجارة المنتجات الغذائية والزراعية وأمطارها عبر البلدان والأقاليم، والدوافع الكامنة وراءها وبيئة السياسات التجارية. وتحدد الميزة النسبية والسياسات التجارية وتكاليف التجارة معالم أمطار تجارة المنتجات الغذائية والزراعية. وعند الاستفادة من الميزة النسبية في الأسواق العالمية، فإن التجارة تعود بالفائدة على جميع البلدان. وبإمكان خفض الحواجز الجمركية وخفض تكاليف التجارة أن يعززا التجارة والنمو الاقتصادي. ويمكن لاتفاقات التجارة المتعددة الأطراف والاتفاقات الإقليمية على حد سواء أن تسهل عملية جعل التجارة سبيلا يفضي إلى النمو، غير أن مكاسب التجارة ليست موزعة بشكل متساوٍ. وعند النظر في التأثيرات البيئية العالمية، مثل تغير المناخ، يمكن أن يساعد اتباع نهج متعدد الأطراف للتجارة في توسيع نطاق تدابير التخفيف من التأثيرات.

